

[المجلد: الثالث / العدد: الثاني / (أكتوبر 2019) / الصفحات: 123-136]



دور وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز عمليات إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية والمالية



أبوبكر الصديق قيداون⁽¹⁾؛ حاج قويدر فورين⁽²⁾.

✉ kidaouene02@gmail.com

⁽¹⁾ أستاذ محاضر، جامعة الشلف [الجزائر]

✉ h.gourine@univ-chlef.dz

⁽²⁾ أستاذ محاضر، جامعة الشلف [الجزائر]

تاريخ الإرسال: 2019/08/24	تاريخ القبول: 2019/09/17	تاريخ النشر: 2019/10/31
---------------------------	--------------------------	-------------------------

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز عمليات إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية والمالية، بحيث قمنا بالتطرق للمفاهيم المتعلقة بوظيفة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، مع تحديد آليات العمل المستخدمة من طرف وظيفة التدقيق الداخلي لتعزيز عمليات إدارة المخاطر، أما فيما يخص المنهج المستخدم استخدمنا المنهج الاستنباطي أدواته الوصف الذي يتناسب مع جوانب دراستنا. أما فيما يخص النتائج المتوصل إليها، فإن توصلنا بأن لوظيفة التدقيق الداخلي دور كبير في تعزيز عمليات إدارة المخاطر، وذلك باستخدام مجموعة من الآليات (اعتماد أسلوب التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، الاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، احترام قواعد السلوك المهني و معرفة نطاق عمل وظيفة التدقيق الداخلي اتجاه عمليات إدارة المخاطر).

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر، المؤسسات المالية والاقتصادية.

تصنيف «جال»: G32، M40.



kidaouene02@gmail.com

* البريد الإلكتروني للمُرسل:



The Role Of The Internal Audit Function In Enhancing Risk Management Processes In Economic And Financial Institutions



Aboubakr Essedik Kidaouene^{*(1)}; Hadj Kouider Gourine⁽²⁾.

⁽¹⁾ University Of Chlef [Algeria]

✉ kidaouene02@gmail.com

⁽²⁾ University Of Chlef [Algeria]

✉ h.gourine@univ-chlef.dz

Received: 24/08/2019

Accepted: 17/09/2019

Published: 31/10/2019

Abstract: The objective of this study is to determine the role of the internal audit function in enhancing the risk management processes in the economic and financial companies so that we have addressed the concepts related to the internal audit function and risk management, identifying the working mechanisms used by the internal audit function to enhance the risk management processes. We used the deductive approach as a tool that fits our study.

As for the findings, we concluded that the internal audit function plays a major role in enhancing risk management processes, using a range of mechanisms (adoption of risk-based internal audit, reliance on international standards of internal auditing, respect the code of ethics and know the scope of the internal audit function towards the processes of risk management).

Keywords: Internal Audit, Risk Management, Financial and Economic companies.

«JEL» Classification: M40, G32.

* Corresponding author:

kidaouene02@gmail.com



Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Ziane Achour University of «Djelfa»



B.P. 3117, Djelfa [Algeria].

مقدمة: إن التحولات السريعة التي يشهدها العالم في الوقت الحالي لها انعكاسات على المؤسسات الاقتصادية والمالية، بحيث أصبحت معرضة إلى مجموعة من المخاطر التي تثبط تحقيق أهدافها التي تسعى للوصول إليها. ومن أجل إدارة هذه المخاطر، وجب وجود آليات تسمح بإدارتها، وتعتبر وظيفة التدقيق الداخلي إحدى الوظائف التي تمتلك هذه الآليات، والمنبثقة من مختلف المفاهيم الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA).

1- إشكالية الدراسة: من أجل تغطية جوانب دراستنا، نقدم الإشكالية التالية:

فيما يتمثل دور وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز عمليات إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية والمالية؟

2- الأسئلة الفرعية: تنبثق عن إشكالية الدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل وظيفة التدقيق الداخلي؟
- ما المقصود بإدارة المخاطر؟
- ماهي الآليات المتبعة من قبل وظيفة التدقيق الداخلي من أجل إدارة المخاطر؟
- 3- أهداف الدراسة: تتمثل أهداف دراستنا فيما يلي:
 - تحديد النطاق العام لوظيفة التدقيق الداخلي؛
 - التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بإدارة المخاطر؛
 - التعرف على الآليات المستخدمة من قبل وظيفة التدقيق الداخلي من أجل تعزيز عمليات إدارة المخاطر.
- 4- أهمية الدراسة: تستمد دراستنا أهميتها مما يلي:

- الدور الأساسي لوظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية والمالية؛
- انعكاسات المخاطر على أهداف المؤسسات المالية والاقتصادية؛
- آليات تعزيز إدارة المخاطر من قبل وظيفة التدقيق الداخلي.

5- منهج الدراسة: استخدمنا المنهج الاستنباطي أدواته الوصف، من أجل التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

المحور الأول: أساسيات حول وظيفة التدقيق الداخلي

أصبحت وظيفة التدقيق الداخلي تؤدي دورا حاسما في تفعيل مختلف العمليات الجارية في المؤسسات سواء كانت اقتصادية أو مالية، من خلال متابعتها الدورية التي تساهم في تصحيح الأخطاء واكتشاف الغش، ومساعدة مختلف الأقسام في المؤسسة من خلال تقديم خدمات منصوص عليها في المفهوم الحديث الخاص بها والصادر عن معهد المدققين الداخليين (IIA).

أولا: المرجعية الدولية المنظمة لوظيفة التدقيق الداخلي: يعتبر معهد المراجعين الداخليين (IIA) بمثابة رابطة عالمية لممارسي التدقيق الداخلي تضم أكثر من 190.000 عضو في أكثر من 170 دولة ومنطقة، ويعتبر كمصدر رئيسي للمعلومات والإرشادات المتعلقة بالمهنة، ويحدد معهد المدققين الداخليين أفضل الممارسات لإجراء التدقيق الداخلي في جميع أنحاء العالم¹.

ثانيا: تطور مفهوم وظيفة التدقيق الداخلي: نظرا للمرجعية الدولية المنظمة لوظيفة التدقيق الداخلي والمتمثلة في معهد المدققين الداخليين (IIA)، فإننا سنقوم بعرض جميع المفاهيم الصادرة عن هذا المعهد والتي يبينها الجدول التالي:

الجدول (01) تطور مفهوم وظيفة التدقيق الداخلي

السنة	تطور مفهوم التدقيق الداخلي
1947	أصدر المعهد أولى توصياته عن مسؤوليات المدقق الداخلي، وعرف التدقيق الداخلي في هذه التوصية بأنه "نشاط تقييمي مستقل يتم داخل المؤسسة بهدف تدقيق العمليات كأساس لتقديم خدمات وقائية وبناءة للإدارة، ومن ثم فهو يمثل نوع من أنواع الرقابة يمارس وظيفته عن طريق قياس وتقييم فعالية غيره من الأدوات الرقابية ويهتم بالجوانب المالية والمحاسبية للعمليات.
1957	أصدر المعهد قائمة جديدة تخص مسؤوليات المدقق الداخلي ورد فيها أن التدقيق الداخلي هو "إدارة للحكم والتقييم يعمل داخل المؤسسة لخدمة الإدارة في مجال الرقابة عن طريق فحص واختبار مدى كفاية الأساليب المحاسبية والمالية والتشغيلية، فهو رقابة إدارية مهمته تقييم مدى فعالية وكفاءة المسؤوليات الرقابية الأخرى.
1971	أصدر المعهد تعريفا جديدا للتدقيق الداخلي مفاده أن "التدقيق الداخلي هو نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل المؤسسة لتدقيق العمليات كخدمة للإدارة، وهو وسيلة رقابية إدارية يعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى.
1981	عرف المعهد التدقيق الداخلي على أنه "وظيفة تقييم مستقلة داخل المؤسسة لفحص وتقييم أنشطتها، ويعد نظام رقابي يعمل عن طريق فحص وتقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الأخرى.

1994	عرّف المعهد التدقيق الداخلي على أنه "وظيفة تقييم مستقلة داخل المؤسسة لفحص وتقييم أنشطتها كخدمة للإدارة، وهو يهدف إلى مساعدة جميع أفراد المؤسسة بما في ذلك الإدارة والعاملين في أداء مسؤولياتهم بشكل فعال بإمدادهم بتحليلات وتقييمات وتوصيات إستشارية ومعلومات تتعلق بالأنشطة الخاصة بالفحص.
1999	في جوان 1999 قدم معهد المدققين الداخليين تعريفا حديثا للتدقيق الداخلي، بحيث عرّفه على أنه "نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم، لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

المصدر: أبوبكر الصديق قيداون، التدقيق الداخلي ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة والتدقيق، جامعة الشلف، 2019، ص ص 30، 31.

من خلال الجدول (1-1)، سنركز على مفهوم التدقيق الداخلي الصادر سنة 1999، باعتباره المفهوم المعمول به حاليا على المستوى الدولي، بحيث يحدد هذا المفهوم مجموعة من الخصائص الواجب توفرها في وظيفة التدقيق الداخلي والمتمثلة فيما يلي:

- **نشاط مستقل:** بمعنى أنه ليست له علاقة بالأنشطة والعمليات التي يقوم بتدقيقها، فبدون هذه الاستقلالية تكون نتائج وتوصيات المدقق الداخلي بعيدة عن الموضوعية ولا تتحقق هذه الاستقلالية إلا من خلال ارتباطه بأعلى مستوى إداري في المؤسسة²؛
- **نشاط موضوعي:** أي يعطي رأي صريح دون التحيز لأي طرف³؛
- **خدمات استشارية:** وهي عمليات المشورة التي تقدم للوحدات التنظيمية داخل المؤسسة أو خارجها، والهدف منها إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ومثال ذلك: المشورة، تقديم النصائح والإرشادات، تصميم العمليات، التدريب... إلخ⁴؛
- **خدمات تأكيدية:** بناء على نتائج تقدير المخاطر، يعمل التدقيق الداخلي على تقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية، حيث تطمئن الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بنشاط المؤسسة مفهومة ويتم التعامل معها بشكل مناسب⁵.

ثالثا: أهداف وظيفة التدقيق الداخلي: تتمثل أهداف وظيفة التدقيق الداخلي فيما يلي⁶:

- تزويد الإدارة بتأكيد معقول عن دقة ومصداقية البيانات المالية والتشغيلية؛
- تزويد الإدارة بتأكيد معقول عن مدى الالتزام الفعلي بالسياسات والإجراءات والخطط والقوانين والتشريعات؛
- تزويد الإدارة بتأكيد معقول عن مدى توفر الحماية للأصول من السرقة والتلاعب وسوء الاستخدام؛
- تزويد الإدارة بتأكيد معقول عن مدى استخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية؛

- تزويد الإدارة بتأكيد معقول بأن العمليات والبرامج تنفذ كما هو مخطط لها وأن نتائج العمليات تتطابق مع المعايير والأهداف المرسومة.

رابعاً: أنواع التدقيق الداخلي: تقوم وظيفة التدقيق الداخلي على الأنواع التالية:

- 1- **التدقيق المالي:** هي الفحص المنتظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى موضوعة مسبقاً.⁷
- 2- **التدقيق التشغيلي:** هو الفحص والتقييم الشامل لعمليات المؤسسة لإعطاء معلومات للإدارة عما إذا كانت العمليات (المنفذة) المختلفة قد نفذت طبقاً للسياسات الموضوعة التي تتعلق مباشرة بأهداف الإدارة ويشمل تقييم كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية، وتقييم للإجراءات المتبعة في مختلف العمليات، وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل وإقتراح الطرق الكفيلة بزيادة الكفاءة والربحية.⁸
- 3- **تدقيق نظم المعلومات:** هذا التدقيق يشمل ما إذا كانت نظم المعلومات توفر القدر الكافي لحماية أصول المؤسسة، والحفاظ على سلامة وأمن البيانات والنظم، والقدرة على ضبطها وتصحيحها في الوقت المناسب.⁹
- 4- **تدقيق الالتزام:** يتضمن هذا التدقيق إجراء فحص لمختلف البرامج والسياسات والقوانين والأنظمة والعقود التي يجب الالتزام بها وإتباعها من أجل الحفاظ على المبادئ التوجيهية المقررة في المؤسسة.¹⁰
- 5- **التدقيق البيئي:** هو عملية يتم بموجبها اختبار الأداء البيئي للمؤسسة مقابل سياساتها وأهدافها البيئية.¹¹
- 6- **تدقيق الأداء:** يهدف هذا النوع من التدقيق إلى التأكد من الفعالية والكفاءة والاقتصادية لأداء الموظفين ومدى التزامهم بالقوانين والأنظمة، ويطلق على هذا النوع التدقيق الإداري كونه يقوم بفحص شامل للإجراءات والأساليب الإدارية المختلفة.¹²

المحور الثاني: عموميات حول إدارة المخاطر

إن مختلف العمليات الجارية في المؤسسات الاقتصادية والمالية، مهما بلغت درجة التخطيط لها ومتابعتها، فإنها معرضة للمخاطر قد تؤثر عليها وبالتالي على أهداف المؤسسات، لذا وجب الإهتمام ووضع أطر تساهم في إدارة هذه المخاطر.

أولاً: مفهوم الخطر وأنواعه: عرّفه معيار (ISO31000) الخاص بإدارة الجودة عرفه على أنه "تأثير حالة عدم اليقين على الأهداف" سواء كان هذا التأثير إيجابياً أو سلباً¹³، أما أنواعه يوجد العديد منها أهمها:

- **المخاطر التشغيلية:** هي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية¹⁴؛
- **المخاطر الائتمانية:** هي المخاطر المتمثلة بالخسائر الاقتصادية التي سيتكبدها المستخدم النهائي إذا أخفق

الطرف الآخر في العقد (الطرف المقابل) في الوفاء بالتزاماته المالية المنصوص عليها¹⁵؛

- **مخاطر التسعير:** هي المخاطر التي تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الإستثمارات المالية، وتوجد عوامل خارجية وداخلية تؤثر في مخاطر التسعير، وتتمثل العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية المحلية ومناخ الأعمال السائد السوق، أما العوامل الداخلية فتتعلق بالمؤسسة نفسها ومنها الهيكل التمويلي ونتيجة النشاط ومدى كفاءة التشغيل وغيرها من الظروف الداخلية¹⁶؛
- **مخاطر سعر الصرف:** هي مخاطر التغير في أسعار العملات الأجنبية التي تؤثر في قيمة موجودات ومطلوبات المؤسسات المالية¹⁷؛
- **المخاطر القانونية:** هي المخاطر الناشئة عن الدخول في إتفاقيات تعاقدية مع أطراف أخرى مع عدم التأكد بالوفاء بالإلتزامات تجاه هذه الأطراف¹⁸؛
- **المخاطر البيئية:** تعني عدم التأكد والخطورة المتعلقة بتأثير الكوارث البيئية المحتملة، وتشمل الزلازل والفيضانات والأعاصير¹⁹.

ثانيا: ماهية إدارة المخاطر:

1- مفهوم إدارة المخاطر: قدمت العديد من المنظمات الدولية تعريف خاص بإدارة المخاطر، وتتمثل أهم هذه التعاريف فيما يلي:

عرّفتها لجنة بازل للرقابة البنكية بأنها "تلك العملية التي تصون وتقي الأصول ودخول الأفراد والمشروعات، كما تعرفها بالمعنى الضيق بأنها الوظيفة الإدارية للأعمال بإستخدام مدخل علمي للتعامل مع المخاطر، أي أنها تستند إلى فلسفة واضحة وتتبع خطوات متسلسلة محددة جيدا"²⁰.

أما معهد المدققين الداخليين (IIA) عرّفها على أنها " هيكل متناسق، وعمليات مستمرة عبر المؤسسة ككل لتحديد وتقييم والتقرير عن الإستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على إنجاز الأهداف"²¹.

أما معهد إدارة المخاطر (IRM) عرّفها بأنها " الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة، فهي الإجراءات التي تتبعها كل مؤسسة بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط"²².

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها " مجموعة من الخطوات والإجراءات التي يقوم بها القائمين في المؤسسات الاقتصادية والمالية والتي تساهم في التنبؤ بالمخاطر، وإيجاد الحلول اللازمة لمواجهتها".

2- أهداف إدارة المخاطر: تتمثل أهدافها فيما يلي²³:

- تقديم إطار عمل للمؤسسة بهدف دعم تنفيذ النشاطات المستقبلية بأسلوب متناسق ومسيطر عليه؛
- إعداد أساليب لإتخاذ القرار، وتحديد الأولويات من خلال الإدراك الشامل للفرص والمخاطر والتغيرات التي تواجه نشاط المؤسسة؛

- المساهمة في تخصيص موارد المؤسسة والإستخدام الفعال لها؛
- تخفيض التغيرات غير الأساسية في النشاطات التنظيمية؛
- حماية وتطوير موارد موجودات المؤسسة؛
- دعم الموارد البشرية وقاعدة بيانات المؤسسة؛
- تعظيم الكفاءة التشغيلية.

3- العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر: تتمثل العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر فيما يلي²⁴:

3-1- رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة العليا: تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف وإستراتيجيات وسياسات وإجراءات تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة المخاطر التي تواجهها.

3-2- كفاية السياسات والحدود: على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسة إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في المؤسسة، كذلك ضرورة إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، وقياسها، وتخفيفها، ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها، لذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة وإتخاذ قرارات فاعلة تتناسب مع طبيعة نشاط المؤسسة.

3-3- كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات: إن الرقابة الفعالة لمخاطر المؤسسة تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فإن رقابة المخاطر تستلزم ضرورة توفر نظام معلوماتي قادر على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وفي الوقت المناسب حول أوضاع المؤسسة وأدائها وغيرها من المعلومات المتصلة بنشاط المؤسسة.

3-4- كفاية أنظمة الضبط: إن لأنظمة الضبط في المؤسسة دور حاسم في ضمان حسن سير أعمالها على وجه العموم وفي إدارة المخاطر على وجه الخصوص، إذ تعمل أنظمة الضبط على توفير تقارير مالية مهمة ذات مصداقية عالية تساعد على الإلتزام بالأنظمة والقوانين مما يساهم في حماية موجودات المؤسسة.

المحور الثالث: آليات عمل وظيفة التدقيق الداخلي لتعزيز إدارة المخاطر

من أجل تعزيز عمليات إدارة المخاطر، وجب على القائمين في قسم التدقيق الداخلي وضع مجموعة من الآليات، التي تساهم في التقليل من المخاطر مما ينعكس بالإيجاب على الأهداف التي تسعى المؤسسات الاقتصادية والمالية إلى تحقيقها.

أولاً: اعتماد أسلوب التدقيق الداخلي المبني على المخاطر: هو منهجية تربط التدقيق الداخلي بإطار إدارة المخاطر الكلي للمؤسسة، حيث يسمح للتدقيق الداخلي بتوفير ضمان لمجلس الإدارة، أن برنامج المخاطر يدير المخاطر بشكل فعال في حدود مستوى الإقدام على المخاطر (المخاطر المقبولة من قبل المؤسسة)²⁵.

ثانيا: الاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق الداخلي: من أجل قيام وظيفة التدقيق الداخلي بدورها اتجاه عمليات إدارة المخاطر، يجب على الأفراد القائمين على هذه الوظيفة الاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق الداخلي ومتابعة التحديثات التي تطرأ عليها من قبل معهد المدققين الداخليين، بحيث تعرف هذه المعايير بأنها "المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، حيث تمثل هذه المعايير نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب وفقا لما تم إعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين (IIA)"²⁶، وتضم هذه المعايير نوعين من المعايير وهما:

- **معايير الصفات:** تصف هذه الفئة من المعايير السمات والخصائص الواجب توفرها لدى المدققين وفي دوائر التدقيق²⁷؛

- **معايير الأداء:** هي معايير تصف طبيعة التدقيق الداخلي، وتوفر خصائص يمكن من خلالها الحكم على جودة أداء التدقيق الداخلي²⁸.

ولتوضيح محتوى هذه المعايير، لدينا الجدول التالي:

الجدول (02): المعايير الدولية للتدقيق الداخلي

رقم المعيار	سلسلة المعايير
	معايير الصفات
1000	الغرض والسلطة والمسؤولية
1100	الاستقلالية والموضوعية
1200	الكفاءة والعناية المهنية الواجبة
1300	برنامج ضمان الجودة والتحسين
	معايير الأداء
2000	إدارة نشاط التدقيق الداخلي
2100	طبيعة العمل
2200	الالتزام بالتخطيط
2300	الالتزام بالأداء
2400	تبليغ النتائج
2500	متابعة السير
2600	تبليغ قبول المخاطر

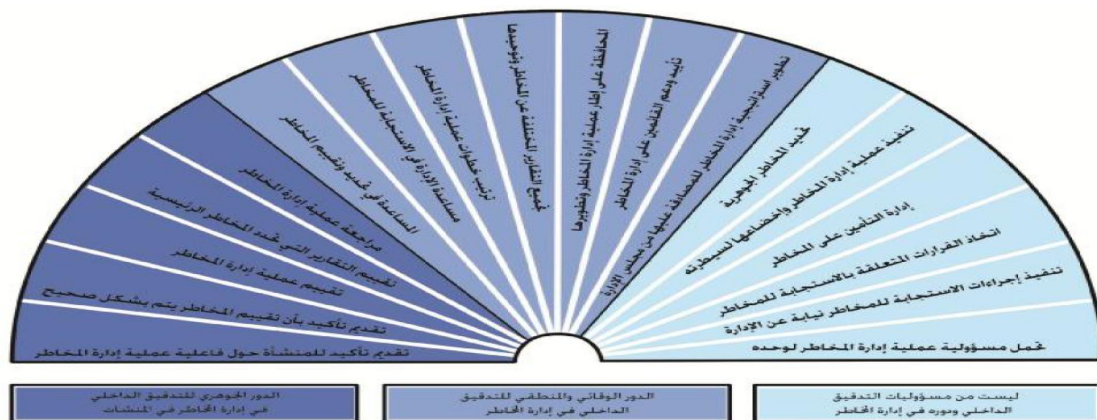
Source: SALLY-ANNE PITT, **Internal Audit Quality, Developing a Quality Assurance and Improvement Program**, John Wiley & Sons, New Jersey, USA, 2014, p9.

ثالثا: احترام قواعد السلوك المهني: إن احترام المدققين الداخليين لقواعد السلوك المهني، يساهم في تعزيز عمليات إدارة المخاطر من قبل وظيفة

التدقيق الداخلي، وتتضمن قواعد السلوك المهني العناصر التالية:

- **النزاهة:** إن نزاهة المدققين الداخليين تساهم في إنشاء الثقة، وتوفير أساس من أجل الاعتماد على أحكامهم²⁹؛
 - **الموضوعية:** على المدققين الداخليين إبداء أعلى درجات الموضوعية في جمع وتقييم الأدلة وإيصال المعلومات والتقارير حول عملهم، وأن لا يخضعوا لتأثير مصالحهم الشخصية وتأثير الأطراف المختلفة عند بناء تقديراتهم وتكوين رأيهم المهني³⁰؛
 - **السرية:** يحترم المدققون الداخليون قيمة وملكية المعلومات التي يتلقونها ولا يفصحون عنها دون تفويض مناسب ما لم يكن هناك التزام قانوني أو مهني للقيام به³¹؛
 - **الكفاءة:** يطبق المدققون الداخليون المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة في أداء خدمات التدقيق الداخلي³².
- رابعا: معرفة نطاق عمل وظيفة التدقيق الداخلي اتجاه عمليات إدارة المخاطر: قام معهد المدققين الداخليين (IIA) بتحديد نطاق عمل وظيفة التدقيق الداخلي اتجاه عمليات إدارة المخاطر، بحيث تم تمثيل هذا النطاق على شكل مروحة تسمى "مروحة إدارة المخاطر"، والشكل التالي يوضح هذه المروحة:

الشكل (01) مروحة إدارة المخاطر



المصدر: شادي صالح الجبرمي، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر (دراسة ميدانية في المصارف السورية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2010-2011، ص 85.
من خلال الشكل (3-1) نستخلص ما يلي³³:

1- الدور الجوهرية والعام لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر:

- تقديم تأكيد للبنك حول فاعلية وكفاءة عملية إدارة المخاطر؛
- تقديم تأكيد بأن تقييم المخاطر يتم بشكل صحيح؛
- تقييم عملية إدارة المخاطر؛
- تقييم التقارير التي تحدد المخاطر الرئيسية؛

- تدقيق عملية إدارة المخاطر الرئيسية.

2- الدور الوظيفي والتخصصي لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر:

- تقديم المساعدة للإدارة في تحديد وتقييم المخاطر؛
- تقديم النصيحة والمساعدة للإدارة في الإستجابة للمخاطر؛
- ترتيب أنشطة وخطوات عملية إدارة المخاطر؛
- تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر وتوحيدها؛
- المحافظة على إطار عملية إدارة المخاطر وتطويره؛
- تأييد ودعم القائمين على إدارة المخاطر؛
- تطوير إستراتيجية إدارة المخاطر وعرضها على مجلس الإدارة.

3- الدور المرفوض للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:

- تحديد المخاطر الجوهرية؛
- تنفيذ عملية إدارة المخاطر وإخضاعها لسيطرته؛
- إدارة التأمين على المخاطر؛
- إتخاذ القرارات المتعلقة بالإستجابة للمخاطر؛
- تنفيذ إجراءات الإستجابة للمخاطر نيابة عن الإدارة؛
- تحمل مسؤولية عملية إدارة المخاطر.

الخاتمة: من خلال ما سبق نستخلص ما يلي:

- تتمثل المرجعية الدولية المنظمة لوظيفة التدقيق على المستوى الدولي في معهد المدققين الداخليين (IIA)؛
- عرف مفهوم التدقيق الداخلي العديد من التعديلات، وذلك وفقا للتغيرات الحاصلة والمؤثرة على نشاط المؤسسات الاقتصادية والمالية؛
- وفقا لآخر مفهوم خاص بوظيفة التدقيق الداخلي، فإن هذه الأخيرة ملزمة بتحسين عمليات إدارة المخاطر؛
- من أجل تعزيز عمليات إدارة المخاطر من قبل وظيفة التدقيق الداخلي، وجب على المدققين الداخليين القيام بالآليات التالية:

1. اعتماد أسلوب التدقيق الداخلي المبني على المخاطر؛

2. الاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق الداخلي؛

3. احترام قواعد السلوك المهني؛

معرفة نطاق عمل وظيفة التدقيق الداخلي اتجاه عمليات إدارة المخاطر.

الهوامش والإحالات:

- ¹ - <https://global.theiia.org/translations/pages/french-translations.aspx> Consulté le 18/03/2019.
- ² - عوماري عائشة وأقسام عمر، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية - دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك العمومية بولاية أدرار - ، مجلة الحقيقة، العدد (41)، جامعة أدرار، 2017، ص 792.
- ³ - قحמוש سميرة وخواري سميرة، دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح -دراسة ميدانية- ، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، العدد (04)، جامعة المسيلة، 2018، ص 315.
- ⁴ - عمر شريفي، التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (07)، جامعة ورقلة، 2015، ص 130.
- ⁵ - مسعود صديقي ولخضر أوصيف، المراجعة الداخلية كآلية لتطبيق الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (06)، جامعة المسيلة، 2011، ص 87.
- ⁶ - علي ذنبيات، مدى تأثير موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي في تحقيق الشفافية المالية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد (35)، العدد (2)، الجامعة الأردنية، الأردن، 2008، ص ص 283، 284.
- ⁷ - أسعد مبارك حسين وآخرون، دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي بالجامعات الحكومية بولاية البحر الأحمر، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (17)، العدد (01)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016، ص 7.
- ⁸ - حامد نور الدين وعمارة نوال، التدقيق الداخلي للتبنيات في المؤسسات الاقتصادية، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص 36.
- ⁹ - يحيى سعيدي ولخضر أوصيف، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد (05)، جامعة الوادي، 2012، ص 194.
- ¹⁰ - مسعود صديقي ولخضر أوصيف، المراجعة الداخلية كآلية لتطبيق الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (06)، جامعة المسيلة، 2011، ص 88.
- ¹¹ - KIDAOUENE Abou Bakr Essedik & GOURINE Hadj Kouider, **The role of the internal audit function in the activation of corporate governance (According to the new standards 2017)**, REVUE DE DROIT ET DES SCIENCES HUMAINES, Numéro Economique, vol (2) , N^o(31) , université de Djelfa, Aout 2017, p 426.
- ¹² - زودة محمد سعيد أبو شعبان، دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2016، ص 25.
- ¹³ - الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، دليل الممارسات الجيدة الدولية، تقويم وتحسين الرقابة الداخلية بالمنشآت، ترجمة وتعريب من طرف الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)، 2013، ص 32.
- ¹⁴ - قواسمية هيبية، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية (دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة)، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد (07)، جامعة سكيكدة، جوان 2017، ص 110.

- ¹⁵ - علي عبد الغاني اللايد وآخرون، مخاطر استخدام المشتقات المالية على أداء الشركات المساهمة في سوق الكويت للأوراق المالية: (دراسة تطبيقية)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد (03)، جامعة أم البواقي، جوان 2015، ص 50.
- ¹⁶ - عبد الرؤوف أحمد علي محمد، إدارة المخاطر والأزمات، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2016، ص 363.
- ¹⁷ - حسن كتلو وآخرون، أثر المخاطر الائتمانية على البنود خارج الميزانية دراسة تطبيقية على البنك العربي -الأردن (للأعوام 1996-2010)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (35)، العدد (112)، جامعة الموصل، العراق، 2013، ص 297.
- ¹⁸ - بوعبيدة شريفة ومحمد يدو، دور الحوكمة في معالجة المخاطر المصرفية، مجلة الإبداع، المجلد (05)، العدد (05)، جامعة البليدة 2، 2015، ص 253.
- ¹⁹ - مصطفى أحمد السيد محمد وأحمد علي أحمد، دور إدارة المخاطر في تحقيق معايير التميز بالتطبيق على منشآت الأعمال في السودان (مجموعة جيااد الصناعية للفترة 2009-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (17)، العدد (01)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016، ص 38.
- ²⁰ - توام زهية، المراجعة الداخلية كمقاربة جديدة لإدارة المخاطر المصرفية، مجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد (05)، جامعة الجزائر 3، 2014، ص ص 221، 222.
- ²¹ - بوخروبة الغالي ودواح بلقاسم، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية -دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم - ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد (15)، العدد (20)، جامعة الشلف، 2019، ص 310.
- ²² - ضيف الله محمد الهادي وليرة هشام، كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية للشركات في إدارة المخاطر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد (09)، جامعة البليدة 2، 2016، ص 426.
- ²³ - سعد علي حمود العنزي وعراك عبود عمير الدليمي، تأثير إدارة المخاطر وفوائدها في المنظمات: مدخل نظري تحليلي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (07)، العدد (15)، العراق، 2015، ص 574.
- ²⁴ - بن علي بلعوز وآخرون، إدارة المخاطر (إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص ص 64، 65.
- ²⁵ - سايح نوال، التدقيق الداخلي مدخل لإدارة المخاطر في ظل التوجه الجديد للمعايير الدولية -دراسة حالة مجموعة من الشركات في الشرق الجزائري- ، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد (11)، جامعة باتنة 1، 2016، ص 194.
- ²⁶ - آدم حديدي، دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية -دراسة ميدانية-، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد (07)، العدد (01)، جامعة الجلفة، 2016، ص 6.
- ²⁷ - كشاط منى وبالرقي تيجاني، الأدوار الحديثة للتدقيق الداخلي على ضوء مستجدات الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية، مجلة رؤى إقتصادية، المجلد (07)، العدد (02)، جامعة الوادي، ديسمبر 2017، ص 325.
- ²⁸ - حديبي عبد القادر وزيدان محمد، فعالية التدقيق الداخلي في إكتشاف ومنع الإحتيال وإنعكاسها على نظام حوكمة الشركات، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد (14)، العدد (18)، جامعة الشلف، 2018، ص 247.
- ²⁹ - <https://na.theiia.org/standards-guidance/mandatory-guidance/Pages/Code-of-Ethics.aspx> Consulté le 20/03/2019.
- ³⁰ - حديبي عبد القادر وزيدان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 246.

³¹ - <https://www.interniaudit.cz/ippf-file/1EN-dde3-3-code-of-ethics.pdf> Consulté le 20/03/2019.

³² - Abou Bakr Essedik KIDAOUENE & Hadj Kouider GOURINE, **The Role of the Internal Audit Function in Reducing the Practices of Creative Accounting: Case Study in some Companies in the Provinces of Ain Defla and Chlef**, Revue académique des études humaines et sociales, N° 20, Université de Chlef, juin 2018, p86.

³³ - شادي صالح البجيرمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 84، 85.